TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/40
TD/B/COM.3/EM.14/3
11 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢

تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص

المعقود في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول-	نتائج اجتماع الخبراء	٢
الثاني-	الملخص الذي أعده الرئيس	١٠
الثالث-	المسائل التنظيمية	٢٠
المرفق		
الحضـــور		٢٢

الفصل الأول

نتائج اجتماع الخبراء

١- ينطوي تعميم المنظور الجنساني على جعل مساهمة المرأة والرجل، ومنظوراتهما وأولوياتهما، في صلب الاهتمام في مجال التنمية لتدخل في تصميم وتنفيذ ونتائج السياسات والبرامج. وهذه استراتيجية ليست حاسمة في السعي إلى مواصلة المساواة بين الجنسين فحسب، وهو هدف إنمائي بحد ذاته، وإنما في مجال بلوغ أهداف إنمائية أخرى، بما فيها أهداف اقتصادية. بل إن غض الطرف عن عوامل جنسانية ذات صلة في سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي يمكن أن يقوض نجاح تلك السياسات والمؤسسات ذاتها.

٢- أما فريق الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص فقد سار بأعماله منطلقا بهذه الروح، وبما يتمشى مع منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، واستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٧/١٧ في عام ١٩٩٧، والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠٠٠.

٣- وحدد اجتماع الفريق الخيارات/التوصيات التالية، في مجال السياسة العامة، لتنظر فيها لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، وطلب أن يسترعى إلى تلك الخيارات والتوصيات انتباه لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، ولجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة.

ألف- تعميم المنظور الجنساني في مجال السلع الأساسية

خيارات/توصيات في مجال السياسة العامة موجهة إلى الحكومات

٤- ينبغي أن تستعرض الحكومات القوانين والسياسات والممارسات الإدارية، بما في ذلك القوانين العرفية والتقليدية، لضمان تكافؤ فرص الوصول إلى ملكية الأرض، والحق في الملكية والكسب، والائتمان في المناطق الريفية.

٥- وينبغي أن تنتهج الحكومات سياسات تطلعية تهدف إلى تشجيع إنشاء تعاونيات ومؤسسات للنساء بغية تيسير وصولهن إلى المعلومات، والاتصالات، والتكنولوجيات وشبكات الاتجار.

٦- وإلى جانب دعم برامج منتظمة للإرشاد الزراعي تراعي الفوارق بين الجنسين، ينبغي للحكومات أيضا أن تتخذ المبادرة وتقدم الدعم لأنشطة تهدف إلى توفير خدمات دعم الأعمال التجارية للنساء، من قبيل تخطيط التسويق والأعمال التجارية. وينبغي أن تضمن الحكومات، من خلال الحوار/المبادئ التوجيهية/وضع السياسات، إدراج الجوانب المتعلقة بالجنسين في خدمات الإرشاد التي يقدمها القطاعان العام والخاص على السواء.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والأونكتاد

٧- ينبغي للمجتمع الدولي أن يصمم وينفذ برامج مساعدة تقنية ومالية بعد إجراء مشاورات حقيقية مع ممثلي المنظمات النسائية المحليين والوطنيين.

٨- وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من جهوده المبذولة من أجل توفير المساعدة الإنمائية المناسبة وتعزيز موارد الصندوق المشترك للسلع الأساسية لتحسين تدابير تنمية السلع الأساسية ودعم النساء في أنشطتهن.

٩- وينبغي أن يدعم الأونكتاد النساء في مجال صنع وتسويق منتجات ذات قيمة مضافة عالية في قطاعات التصدير غير التقليدية مثل إنتاج الفواكه والخضر الطازجة. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، أن يساعد البلدان على تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية تساعد المرأة المنتجة على اكتساب خبرة في مجال بلوغ معايير الجودة في كل جزء من أجزاء السوق في البلد المستورد.

١٠- وينبغي للأونكتاد أن يقيم صلة بالمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية لتشجيع عقد حلقات عمل مواضيعية تهم المرأة في قطاع السلع الأساسية عبر البلدان وغيره من مجالات بناء القدرات، بما في ذلك برامج المساعدة التقنية.

١١- وينبغي للأونكتاد أن يلتمس وسائل وسبل استكشاف الاحتمالات والفرص التي يتيحها قطاع السياحة الزراعية للريفيات كوسيلة جديدة لقيامهن بأنشطة تجارية في المناطق الريفية.

١٢- وينبغي للأونكتاد أن يستكشف، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، إمكانية استفادة المرأة من التنوع البيولوجي في البلدان النامية والحصول على حقوق الملكية الفكرية، وذلك مثلا فيما يتعلق بمنتجات الأحراج، وأساليب وتقنيات تجهيز السلع الأساسية وحفظها، فضلا عن الموارد المتاحة الأخرى.

باء - تعميم المنظور الجنساني في قطاع التجارة في الخدمات

خيارات/توصيات في مجال السياسة العامة موجهة إلى الحكومات

١٣- ينبغي بيان المساهمة المتباينة التي تختص بها المرأة في المجتمع وفي الاقتصاد الوطني والدولي، ولا سيما في جميع قطاعات الخدمات، وذلك بتحسين جمع وتصنيف وتحليل الإحصاءات والبيانات النوعية بغية فهم السمات الخاصة لعمل المرأة في مجال الخدمات، سواء أكانت ذات قيمة سوقية أم لا، فضلا عن فهم الترابطات التي تنشأ في قطاعات أخرى. وهذا هو الأساس للأدوات المناسبة لتصميم سياسات ملائمة للمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في مجال الخدمات.

١٤- وأما مجموعة السمات التنافسية للمرأة من حيث المهارات فينبغي تحسينها بتنفيذ برامج مباشرة وبتشجيع تدابير طوعية محددة الأهداف تقوم بها دوائر الأعمال بغية تشجيع إنتاجية المرأة في الخدمات فضلا عن مهاراتها في التفاوض.

١٥- وفي مجال المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية، يلزم إيلاء عناية خاصة لقطاعات الخدمات التي أظهرت المرأة فيها قدرتها على الإمداد بالخدمات بواسطة أساليب الإمداد الأربعة، أي حركة الخدمات عبر الحدود، وحركة المستهلكين، والإنشاء والاستثمار، وحركة الأشخاص الطبيعيين (في مجالات مثل الخدمات الصحية، وخدمات التعليم، والخدمات الثقافية والترفيهية).

١٦- وينبغي تعزيز مشاركة المرأة في وضع السياسات واتخاذ القرارات وذلك بتحسين كفاءاتها/مهاراتها في القيادة المتصلة بالتجارة في الخدمات.

١٧- يلزم إجراء دراسات موجهة للسياسات العامة بشأن الآثار المتعلقة بالجنسين المترتبة على تحرير قطاع الخدمات، وذلك بالتعاون مع الأونكتاد.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والأونكتاد

١٨- سعيا إلى تحسين نوعية الخدمات في بعض القطاعات، فضلا عن تحسين معيشة المرأة التي تقدم الخدمات، قد يكون من اللازم أن ترافق تحرير التجارة في الخدمات معايير دولية مناسبة للمؤهلات والسلوك في مجال الأعمال التجارية وعلى الصعيد المهني. ويشمل هذا الأمر على سبيل المثال اعتماد مدونات أخلاقية للتوظيف أو للاعتراف بالمؤهلات والكفاءات المهنية.

١٩- ويلزم تصميم وتنفيذ منهجية لتحديد البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ولما يلي ذلك من جمع معلومات مناسبة في قطاع الخدمات، على أن تبين هذه المنهجية كلما أمكن الأنشطة التجارية والأنشطة المملوكة لجهات أجنبية.

٢٠- وينبغي تحسين الشفافية في مجال الوصول إلى المعلومات على جميع المستويات.

جيم - تعميم المنظور الجنساني في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر

خيارات/توصيات في مجال السياسة العامة موجهة إلى الحكومات

٢١- فيما يتعلق بتشجيع المساواة بين الجنسين، ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن العمل والأجور وغير ذلك، يمكن أن تساعد واضعي السياسات على تقييم ما ينجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر من أثر بحسب نوع الجنس؛

(ب) تقييم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تأثيرها في المساواة بين الجنسين؛ ويشمل هذا التقييم إلقاء نظرة على مرافق التعليم، والتدريب في أثناء العمل، ونقل المعرفة والتكنولوجيا؛

(ج) النظر في الظروف المتعلقة بكل من الجنسين في صناعات وقطاعات مختارة تعتمد على كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٢- وفيما يتعلق بتعزيز أهداف الاقتصاد الكلي والتنمية، ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) استعراض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتأكد من انسجامها مع أهداف الاقتصاد الكلي والتنمية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين؛

(ب) مراعاة الأثر على الجنسين لدى تصميم برامج واستراتيجيات تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر وتتجه نحو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات وصناعات معينة؛

(ج) تقييم الآثار على الجنسين المترتبة على "اعتماد مفرط" على الصادرات؛

(د) تشجيع مراعاة الفوارق بين الجنسين والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وذلك بالتعاون مع أوساط الأعمال التجارية.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والأونكتاد

٢٣- ينبغي للمجتمع الدولي والأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) جمع وتعميم أمثلة عن أفضل الممارسات من صناعات وبلدان مختلفة تتصل بالمساواة في التوظيف (بما في ذلك التعيين، والتدريب، والترقيات وظروف العمل) في الشركات عبر الوطنية، ولا سيما في مناطق تجهيز الصادرات/التجارة الحرة.

٢٤- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) إدماج منظور جنساني في جميع أعمال التحليل والبحث، فضلا عن إدماجه في الخدمات الاستشارية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الاقتصادات المضيفة؛

(ب) دراســة نهج التعاقد من الباطن التي تتبعها الشركات عبر الوطنية من حيث آثار هذه النهج في الشركات الموردة والقطاع غير الرسمي.

دال – تعميم المنظور الجنساني في تنمية المؤسسات

خيارات/توصيات في مجال السياسة العامة موجهة إلى الحكومات

٢٥- ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

(أ) اســتعراض وتعديل القوانين واللوائح التجارية لتحسين فرص المرأة في ملكية الموارد الاقتصادية واستخدامها؛

(ب) ضمان وصول المؤسسات المالية الوطنية إلى فئة منظمات المشاريع اللواتي لا يحظين بخدمات كافية وذلك على النحو التالي:

'١' تشــجيع المصــارف على الإبلاغ عن تشكيلة حافظات قروضها حسب حجم المؤسسة ونوع الجنس؛

'٢' عرض ائتمانات خاصة للمقاولات؛

'٣' إتاحــة خدمات مالية وغير مالية لمنظمات المشاريع عن طريق الدخول في شراكات مع جهات مؤهلة لتوفير خدمات تنمية الأعمال التجارية.

(ج) دعم إقامة شبكات وطنية لمنظمات المشاريع واتحادات الأعمال التجارية.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والأونكتاد

٢٦- ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

(أ) تحسين فرص حصول المرأة على التمويل بواسطة الشراكات بين المنظمات الدولية، مثل المؤسسة المصرفية العالمية النسائية، والجمعيات التجارية النسائية لزيادة الوعي بالطريقة التي يمكن بها للابتكارات المالية أن تزيل الحواجز التي تعترض سبيل التمويل؛

(ب) تشــجيع بــرامج التدريب والتوجيه المتاحة لمديري وموظفي البنوك بغية توعيتهم باحتياجات المقاولات والفوائد المحتملة لبلوغ هذه السوق التي لا تحظى بخدمات كافية؛

(ج) توفـــير التدريب بواسطة جهات مؤهلة لتوفير خدمات تنمية المشاريع من أجل تحسين المهارات التسييرية والمالية لمنظمات المشاريع بحيث يمكنهن التفاوض بفعالية مع جهات توفير الائتمان والمستثمرين؛

(د) إنشـــاء فريق عامل معني بمنظمات المشاريع، يقوم ضمن لجنة الوكالات المانحة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغية تنسيق نهج تلك الوكالات وتطوير أفضل الممارسات المتبعة في برامجها التي تخدم منظمات المشاريع.

٢٧- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي متعاوناً في ذلك مع المنظمات الدولية الأخرى:

(أ) تشجيع الشبكات الإقليمية لمنظمات المشاريع واتحادات الأعمال التجارية؛

(ب) المساهمة في تحسين انسجام السياسات والاستراتيجيات، فضلا عن الروابط الأخرى، بين برامج وكالات الأمم المتحدة المعنية بتنمية المؤسسات؛

(ج) بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات، دراسة جدوى إنشاء سوق إلكترونية لمنظمات المشاريع والتدريب الخاص في مجال التجارة الإلكترونية.

هاء - تعميم المنظور الجنساني في سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

خيارات/توصيات في مجال السياسة العامة موجهة إلى الحكومات

٢٨- تسليما بطبيعة المعرفة والإنترنت بوصفهما من المنافع العامة، ينبغي للحكومات أن تضمن للمرأة وصولا سريعا ومتساويا وبسعر معقول إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتخاذ جميع التدابير المناسبة من قبيل ما يلي:

(أ) إقامة هيكل أساسي مناسب (بواسطة مراكز الاتصال عن بعد، ومقاهي الإنترنت، وغير ذلك) بغية تيسير وصول المرأة إلى الإنترنت؛

(ب) توفير أجهزة الحاسوب والاتصالات بأسعار تقدر الأسر ذات الدخل المنخفض على تحملها، ولا سيما منظمات المشاريع، على نحو ما أظهرته بلدان مثل باكستان؛

(ج) إشراك الحكومات المحلية (بالإضافة إلى الحكومة المركزية) في بلوغ المجتمعات الريفية؛

(د) وضع برامج توعية واسعة النطاق تستخدم وسائط الإعلام وتستهدف المناطق الريفية؛

(هـ) توفير التدريب على مهارات الحاسوب واللغة الموجهة خصيصاً للنساء؛ والتركيز على التعليم عن بعد في البيت أو في مراكز مجتمعية؛ وتقديم دورات تدريبية إلى النساء في مراكز الاتصال عن بعد بتكلفة منخفضة؛

(و) تدريب النساء على نهج ونطاق إنشاء الأعمال التجارية الإلكترونية وتطوير التجارة الإلكترونية؛

(ز) تعزيز قدرة المرأة بوصفها مديرة ومالكة لمراكز التعلم عن بعد؛

(ح) توفير دورات مناسبة لتعليم اللغة في المدارس الابتدائية؛

(ط) توفير قواعد بيانات الإنترنت باللغات المحلية؛

(ي) إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتيسير وصول منظمات المشاريع عبر شبكة الإنترنت إلى الأسواق الأجنبية وإلى الشركاء التجاريين المحتملين.

٢٩- وينبغي أن تزيد الحكومات من عدد النساء العاملات في صناعة تكنولوجيا المعلومات بالقيام بما يلي:

(أ) زيادة تسجيل الطالبات في الدورات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة حملات ترويج ومنح دراسية محددة؛

(ب) ضمان مشاركة المرأة في تصميم وتطوير تكنولوجيات جديدة؛

(ج) ضمان تمثيل المرأة في الهيئات المسؤولة عن وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٠- وينبغي للحكومات أن تدعم المنظمات والجماعات الشعبية المعنية بمساعدة المرأة بتمكينها من الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والأونكتاد

٣١- ينبغي للمجتمع الدولي والأونكتاد أن يقوما على سبيل الاستعجال بما يلي:

(أ) تعميم منظور جنساني في جميع أعمالهما بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية؛

(ب) تعزيز سبل يمكن بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية أن تنشئ فرصا اقتصادية جديدة للنساء مما يساهم في زيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة؛

(ج) تحديد الفرص التي يتيحها الاقتصاد الإلكتروني، لكل من الجنسين، بواسطة إجراء أعمال تحليلية ودراسات حالات إفرادية تشمل مسائل من قبيل ما يلي: '١' مستوى العمالة المتاحة للمرأة في قطاعات الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ '٢' ونطاق مشاركة هذه القطاعات في التصدير؛ '٣' ونوع العمالة التي توفرها الشركات الأجنبية في قطاعات الخدمات المذكورة من منظور جنساني؛

(د) التعاون مع الحكومات والقطاع الخاص لإدماج نتائج أعمالهما التحليلية في الحوار المتصل بالسياسات العامة واتخاذ القرارات؛

(هـ) تطوير برامج لتيسير وصول المرأة إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية واستخدامها، ولا سيما بواسطة نقل التكنولوجيا والمنح الدراسية التنافسية؛

(و) تعزيز سبل لتيسير وصول المرأة إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الحكومات المحلية، وإنشاء نظم لإدارة المعلومات.

٣٢- وينبغي للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تضع مبادئ توجيهية بشأن زيادة مشاركة المرأة في تكنولوجيا المعلومات في أثناء عمل اللجنة بشأن موضوعها الجوهري الجديد وهو: تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل القدرة على المنافسة في اقتصاد إلكتروني.

الفصل الثاني

الملخص الذي أعده الرئيس

٣٣- افتتح الأمين العام للأونكتاد اجتماع الخبراء مشدداً على التدابير والاستراتيجية الكفيلة بتعزيز الفرص للمرأة. وقال إنه ينبغي أن تحديدها بصورة دائمة في سياق الحياة الشخصية للناس. وأشار إلى أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة في كافة البلدان فيما يخص العمل المدفوع الأجر وتوزيع الأعباء في الأسر المعيشية على حد سواء. ولقد كانت هذه الأشكال من عدم المساواة وغيرها من ضروب الاستغلال أيضاً سبباً في استمرار التخلف. ولذلك فإن من المهم لدى استعراض الفرص الاقتصادية فيما يخص البلدان النامية الاعتراف بالمسؤولية عن تحديد أوجه عدم المساواة المتواصلة بين الجنسين في كافة أشكالها وقبول هذه المسؤولية.

٣٤- وأكد ممثل مكتب المستشارة الخاصة بقضايا نوع الجنس التابع للأمم المتحدة أن مراعاة منظور نوع الجنس يعتبر الآن استراتيجية عالمية راسخة الأركان لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه فإن مجرد زيادة أعداد النساء في القوة العاملة لا يعتبر هدفاً كافياً في حد ذاته ولا بد من النظر إلى مسألة مراعاة منظور نوع الجنس باعتبارها عملية هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية بوجه عام، بما في ذلك الأهداف الاقتصادية: فمراعاة منظور نوع الجنس في الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية لا ينبغي أن تروج فحسب باعتبارها مسألة تتعلق بالمساواة وحقوق الإنسان وإنما أيضاً لأنها توفر وسيلة هامة وتكفل تحقيق الأهداف التي تنشدها السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية والتجارية. وقصارى القول إن مراعاة منظور نوع الجنس يفيد معنى اقتصادياً جيداً.

٣٥- وذكر ممثل المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية أنه في حين أن من المفهوم تماماً الآن أن تعزيز المساواة بين الجنسين يعتبر أمراً حتمياً من منظور حقوق الإنسان والحد من الفقر والتنمية البشرية فإن الأساس المفاهيمي للمنظورات المتعلقة بنوع الجنس في السياسة العامة المتعلقة بالتجارة والقدرة التنافسية وتنمية المؤسسات لا يكون في بعض الأحيان واضحاً بنفس القدر. ومن أحد الأسباب التي تبرر النظر في البعد المتعلق بنوع الجنس من حيث صلته بالتجارة الدولية التحقق من أن الجهود المبذولة للنهوض بالقدرة التنافسية العامة والمتعلقة بقطاعات محددة لا تعوقها التقليل من قدر مساهمة المرأة وبالتالي قلة الاستثمار في تنمية قدرات المرأة ونقص الموارد المخصصة للأنشطة النسائية. أما الجانب الآخر فهو التحقق من التقاسم العادل للمكاسب (والتكاليف) ذات الصلة بالتجارة.

ألف- مراعاة منظور نوع الجنس في السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر

٣٦- افتتحت المناقشات غير الرسمية بعرض أعدته أمانة الأونكتاد في اجتماع الخبراء المعني بمراعاة نوع الجنس في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وكانت النقاط الأساسية في هذا العرض هي دور الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، ودور العمالة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والبعد المتعلق بنوع الجنس.

٣٧- وقام عدة خبراء بتوضيح هذه القضايا الأساسية بوصف خبرات محددة. ففي غامبيا مثلاً كان الاستثمار الأجنبي هو الذي وجه إلى حد كبير التنويع الاقتصادي. وعن طريق توجيه المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات المتنامية الموجهة نحو التصدير من المتوقع أن تتمكن المرأة من الانتفاع بصورة أفضل بفرص العمالة. ولهذا الغرض اعتمدت سياسات ذات أهداف محددة بشأن قطاعات ذات أولوية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أنه برغم انخفاض مستوى الحواجز المتعلقة بالدخول فإن عقبات مالية وغير مالية شتى لا تزال تعوق قدرة المرأة على الانتفاع بالمزايا التي تعود من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٨- وفي ولاية نيوجيرسي بالولايات المتحدة الأمريكية كان المستهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة العامة المتعلقة بالأعمال التجارية مراعاة الفوارق بين الجنسين ليس فحسب من أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وإنما أيضاً لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية العامة: قدمت وزارة التجارة خدمات دعم خاصة إلى الأعمال التجارية التي تملكها نساء. وعمل المكتب المسؤول عن الأعمال التجارية الصغيرة على كفالة التمثيل العادل للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات التي تملكها نساء والمملوكة من أقليات في جميع مجالات الأعمال التجارية في نيوجيرسي. وبموجب قانون جديد أصدرته ولاية نيوجيرسي تقرر تخصيص نسبة ٣ في المائة من مجموع العقود التي تبرمها الولاية للأعمال التجارية التي تملكها نساء. ويجري النظر أيضاً في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنشطة البحثية التي تركز على المنتجات والخدمات الخاصة بالمرأة وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير يعد أمراً هاماً لولاية نيوجيرسي.

٣٩- وبيّن مثال السلفادور الآثار المحتملة ذات الصلة بنوع الجنس المترتبة على سياسات تشجيع الصادرات القائمة على حوافز مناطق تجهيز الصادرات. وفي السبعينات أصدرت الحكومة تشريعاً من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الوطني في الأنشطة المتعلقة بالصناعات الموجهة نحو التصدير مما أدى إلى تنويع الصادرات والوصول إلى تكنولوجيا جديدة وتنمية المناطق الصناعية المحلية التي استقرت حولها جهات أخرى موفرة للخدمات. وانتفعت النساء بصفة خاصة من فرص العمالة حيث استأثرت بنسبة تبلغ نحو ٨٠ في المائة من مجموع الوظائف الجديدة، برغم أن هذه النسبة قد انخفضت خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى ٧٠ في المائة. ولوحظ أن جميع المناطق الحرة وفرت فرص التدريب لدعم المرأة بما في ذلك الاعتراف بما لهن من حقوق للإنسان.

٤٠- وفي ماليزيا اضطلعت وزارة المرأة بعملية تجميع للإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في كل وزارة. وفي حين أن مسألة عدم حياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن توضع في الاعتبار تبعاً للقطاع الذي يتلقى الاستثمار، فينبغي تحليل آثار سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر على الأهداف المتعلقة بنوع الجنس وكذلك آثارها على الأهداف الإنمائية الأخرى.

٤١- وبوجه عام لاحظ الخبراء أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتبر محايدة فيما يتعلق بنوع الجنس - إذ إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تتجه إلى قطاعات يهيمن عليها نساء أو رجال - كما يمكن تمييز جانبين فيما يتعلق بالسبب في أهمية نوع الجنس لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر: أولاً، الآثار المترتبة على مراعاة منظور نوع الجنس في الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين كغاية في حد ذاتها؛ وثانياً الآثار المترتبة على مراعاة منظور نوع الجنس في الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية قد تشمل مساهمتها في تهيئة بيئة اقتصادية تؤدي إلى اجتذاب الاستثمارات.

٤٢- وفي سياق الجانب الأول لاحظ الخبراء أن أي منظور يتعلق بنوع الجنس يقتضي النظر في التكوين القطاعي والصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن ممارسات ومعايير الشركات عبر الوطنية المتعلقة بالعمال وذلك حتى يمكن قياس أثرها على المساواة بين الجنسين. وستكون أنماط العمالة (سواء المباشرة أو غير المباشرة في الترتيبات المتعلقة بالتعاقد من الباطن) وفوارق الأجور وحقوق العاملات من بين الاهتمامات.

٤٣- وفي سياق الجانب الثاني سيكون من الضروري التحقق من أن الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أداة من أدوات السياسة العامة يتوافق مع الأهداف العامة الاقتصادية والإنمائية للحكومة. وكان من الشواغل التي أبداها الخبراء الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس للسياسات التي تتبعها الشركات عبر الوطنية في مجالات إنشاء الروابط والاستعانة بمصادر خارجية ونقل التكنولوجيا والتدريب، والطريقة التي تسهم بها العوامل في الإنتاجية، والقدرة التنافسية وتحسين استجابة العرض الكلي للاقتصاد. ويمكن النظر في معايير الأداء من أجل التحقق من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية والإنمائية. وفي الحالات التي تكون فيها المناطق الحرة لتجهيز الصادرات ذات شأن يمكن أيضاً تقييم الآثار المتعلقة بنوع الجنس التي تترتب على "فرط الاعتماد" على الصادرات.

٤٤- وجرى التشديد على أن تحسين توافر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس يعد شرطاً مسبقاً لتصميم تدابير في مجال السياسات التي تستجيب لنوع الجنس فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك فإن الدراسات الإفرادية المتعلقة بأفضل الممارسات يمكن أن تساعد أيضاً على نشر المعلومات بشأن الاستراتيجيات والتدابير الناجحة بغية دراسة إمكانية تطبيقها في مناطق أخرى أو لأغراض إقرارها.

باء- مراعاة منظور نوع الجنس في تجارة السلع الأساسية

٤٥- بصدد مراعاة منظور نوع الجنس في مجال السلع الأساسية اعترف المشتركون بأن القطاع الزراعي هو القطاع الذي تشترك فيه النساء على أوسع نطاق، وخصوصاً باعتبارهن من صغار المنتجين والتجار ولا سيما في أقل البلدان نمواً. ووفقاً لبعض التقديرات تشكل النساء في البلدان الفقيرة القوة العاملة الزراعية الرئيسية وينتجن ٨٠ في المائة من المنتجات الغذائية. وتحوز النساء الكثير من المهارات اللازمة لإنتاج وتجهيز منتجات ذات قيمة مرتفعة وينبغي أن يكون بإمكانهن جني مكاسب مناظرة.

٤٦- لكنه بالرغم من أن النساء منظمات فيما بينهن فلا يمثلن تمثيلاً كافياً على مستوى اتخاذ القرارات مثلاً. ونتيجة لذلك ناقش المشتركون في اجتماع الخبراء إمكانية وضع قوانين وسياسات بهدف ضمان و/أو تعزيز المشاركة الكاملة والمتكاملة للنساء في الاقتصاد العالمي اعترافاً بالمساهمة التي قمن بتقديمها بالفعل ولا سيما في قطاع السلع الأساسية. وأكد الخبراء أن إمكانية استمرار النساء في المساهمة في هذا القطاع المحدد يمكن أن تتحقق تحققاً تاماً وملحوظاً عن طريق سياسات من شأنها أن تمكن المرأة من الوصول على قدم المساواة مع الرجل إلى ملكية الأرض والموارد الرأسمالية (بما في ذلك المدخرات، وتسهيلات الائتمان). وبالإضافة إلى ذلك أكدت الحاجة إلى تشجيع ودعم إنشاء التعاونيات والمؤسسات لصالح المرأة بغية تيسير وصولها إلى التكنولوجيات وشبكات الاتجار الجديدة. وأعرب المشاركون أيضاً عن قلقهم إزاء الفجوة بين البلدان فيما يتعلق بمراعاة منظور نوع الجنس على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذُكر أنه يمكن للحكومات إيجاد توافق في الآراء عبر البلدان بشأن الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس في مجال محاربة الفقر في المناطق الريفية مثلاً بالنظر إلى النسبة المرتفعة من النساء اللائي يشتركن في القطاع الزراعي.

٤٧- أما التدابير الممكنة الأخرى المتعلقة بمراعاة نوع الجنس فيمكن أن تستهدف دعم النساء في مجال إنتاج وتسويق المنتجات التي تهم البلدان الأفقر، وتنظيم حلقات عمل وطنية للتدريب من شأنها أن تساعد المنتِجات على الوفاء بمعايير الجودة في البلدان المستوردة والتشجيع على عقد حلقات عمل موضوعية تهم النساء المشتغلات بقطاع السلع الأساسية. ويمكن للأونكتاد أن يقوم بدور في هذه المجالات. وناقش المشتركون أيضاً السبل والوسائل الكفيلة باستطلاع الإمكانات والفرص التي يتيحها قطاع السياحة الزراعية لنساء الريف باعتباره وسيلة جديدة للقيام بأعمال تجارية. وشُدد أيضاً على إمكانية أن تقوم النساء باستغلال التنوع البيولوجي في البلدان النامية والوصول إلى حماية حقوق الملكية الفكرية مثلاً فيما يخص منتجات الغابات وأساليب وتقنيات تجهيز السلع الأساسية وحفظها.

٤٨- وبخصوص الموارد المخصصة للأنشطة التي تستهدف الارتقاء بالمهارات في مجالات تتمتع المرأة فيها بميزة نسبية شدَّد المشتركون على أهمية قيام المجتمع الدولي بتصميم وتنفيذ برامج للمساعدة التقنية والمالية عن طريق

مشاورات مجدية مع ممثلي المنظمات النسائية. وشجع المشتركون المجتمع الدولي على زيادة جهودها لتقديم مساعدة إنمائية كافية لتعزيز موارد الصندوق المشترك للسلع الأساسية من أجل تحسين التدابير المتعلقة بتطوير السلع الأساسية وتقديم الدعم إلى النساء للاضطلاع بأنشطتهن.

جيم- مراعاة منظور نوع الجنس في مجال التجارة في الخدمات

٤٩- اعتُرف بأن قطاع الخدمات لا يعتبر أكبر مساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعمالة على الصعيد العالمي فحسب وإنما يمثل أيضاً فرصاً معززة للنساء وبالتالي وسائل معززة لتحقيق الأهداف الإنمائية. ولقد كان قطاع الخدمات تقليدياً وسيلة لإدماج المرأة في النظام الإنتاجي. غير أن المكاسب المتأتية من هذا الاندماج المحسَّن لا يزال حتى الآن غير منظور على أحسن تقدير إذ إن الاندماج قد استند عموماً إلى انخفاض تكاليف عمالة النساء وقصور تعليمهن وعدم وجود إطار مناسب يكفل حقوقهن المتعلقة بالعمل.

٥٠- وفي مواجهة تحرير أسواق الخدمات داخلياً وخارجياً على السواء، لوحظ أن النساء قد تعرضن ويتعرضن لعدم استقرار الأسواق الناتج مثلاً عن التغيرات في القدرة التنافسية والميزة النسبية والأهم هو المخاطر التي تتعرض لها المرأة على وجه التحديد. وكي يتسنى للنساء تجنب هذه المخاطر رئي أن من الضروري لرجال السياسة، ولا سيما أولئك الذين يباشرون المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي في منظمة التجارة العالمية وفي غيرها من المحافل الإقليمية أن يتناولوا المسائل المتعلقة بنوع الجنس بطريقة منهجية. وذكر أيضاً أنه بما أن تحرير الخدمات قد بدأ على الصعيد الوطني فإن السلطات الوطنية توجد في أفضل وضع يسمح لها بنقل هذه الشواغل إلى كافة مستويات وضع السياسات.

٥١- ووردت الإشارة إلى بضعة أمثلة تدلل على المخاطر التي تتعرض لها النساء على وجه الخصوص المتعلقة بتحرير الخدمات وذلك فيما يتصل بالخدمات الصحية وقطاع السياحة. ففي مجال الخدمات الصحية تواجه الممرضات ممارسات غير عادلة عند توظيفهن في بلدان أجنبية مما يدلل بجلاء على الاختلال بين عملية التحرير والإطار الإرشادي المصاحب لها من ذلك مثلاً مدونات التوظيف والتوحيد القياسي. ونتيجة لذلك شُدِّد على أن النساء تتحملن أعباء اجتماعية واقتصادية ثقيلة التي يمكن أيضاً أن تؤثر سلباً على نوعية توفير خدمات بعينها. ذلك أن موجات هجرة الممرضات من مكان إلى آخر مثلاً تؤثر في العادة على نوعية الخدمات الصحية المقدمة في البلدان المصدرة للخدمات والبلدان المستوردة للخدمات على حد سواء.

٥٢- وفيما يتعلق بالسياحة لوحظ أن هذا القطاع يهيمن عليه الذكور وأن الخدمات التي تقدمها النساء لا يعترف بها ولا تقدَّر قيمتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن تواري النساء والخدمات

السياحية التي يضطلعن بها عن الأنظار هو السبب في أنهن لم يستطعن اغتنام الفرص التي يتيحها تطوير قطاع السياحة بالكامل. وهو أيضاً السبب في أن المساهمة المحتملة للسياحة في بعض البلدان لم تتحقق.

٥٣- واتفق الخبراء على ضرورة اتباع سياسات حكومية واضحة ومحددة الأهداف على الصعيدين الوطني والدولي بغية ضمان تقاسم النساء والرجال على قدم المساواة التكاليف والمنافع والفرص والمخاطر في قطاع الخدمات. غير أنهم لاحظوا أن هذه السياسات لن تحقق أهدافها المنشودة إن لم تدعمها إحصاءات أفضل مصنفة حسب نوع الجنس ودراسات موجهة عن قضايا الجنسين، وينسحب هذا كذلك على جميع قطاعات الخدمات. ولقد تفاقمت المشكلة نظراً لأن المنهجية المستخدمة في وضع الإحصاءات المتعلقة بالخدمات ليست مكتملة حتى الآن. واعترف أيضاً بالحاجة إلى زيادة مشاركة النساء في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

٥٤- وأخيراً تم التسليم بأن السياسات الحكومية ينبغي أن تضع النساء في اعتبارها ليس فحسب باعتبارهن مقدمات للخدمات، وإنما أيضاً باعتبارهن مستهلكات للخدمات وذلك لأن توفير بعض الخدمات ولا سيما تلك الخدمات الموجهة للنساء يمكن أن يكون له دور هام في زيادة إنتاجية النساء والنهوض بقدراتهن بوصفهن مساهمات.

دال- مراعاة منظور نوع الجنس في سياسة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٥٥- اعترف الخبراء بالدور الأساسي الذي تقوم به التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات في دفع عجلة الاقتصاد العالمي: فشبكة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تصل إلى الكثير من الناس ونطاق تغطيتها الجغرافي واسع كما أنها فعالة من حيث الوقت والتكلفة. ولقد يسرت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات التجارية والتكنولوجيات الجديدة لمعالجة البيانات والمعارف. ولكنه برغم ما تنطوي عليه هذه التكنولوجيات من إمكانات عظيمة للتنمية فلا يستفيد منها سوى الأشخاص الذين بمقدورهم تحمل تكاليفها بينما يُخشى أن يتعرض الفقراء إلى التهميش. وبالنظر إلى أن النساء يمثلن نسبة كبيرة من الفئات المنخفضة الدخل فإن أي استراتيجية تستهدف زيادة مشاركتهن في الاقتصاد الإلكتروني الرقمي من شأنها أن تزيد القدرة الوطنية وأن تساعد على رفع مستوى المعيشة على الصعيد الوطني.

٥٦- ولاحظ الخبراء أيضاً أن الفجوة الرقمية بين الجنسين أكثر اتساعاً في البلدان التي تقل فيها سبل حصول النساء على التعليم مقارنة بالرجال وكذلك في البلدان التي لا تشجع المرأة على القيام بدور علني في الشؤون العامة. وهناك حاجة إلى سياسات من شأنها أن تشجع العمالة الرسمية في قطاع الاقتصاد الإلكتروني الرقمي لصالح النساء واستخدامهن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ففي الفلبين على سبيل المثال تعتبر نسبة عمالة الإناث في الخدمات التي تستعين بتكنولوجيا المعلومات مرتفعة: ذلك أن النساء يمثلن ٦٠ في المائة من مجموع العمال الذين

يعملون في مراكز الاتصالات، و٧٠ في المائة في الخدمات المالية المشتركة، و٥٠-٦٢ في المائة في خدمات تطوير البرامج الحاسوبية.

٥٧- وسيقت بعض الأمثلة الأخرى عن بلدان قامت بمعالجة هذه القضايا. فقد استهلت حكومة باكستان على سبيل المثال برنامجاً طموحاً يستهدف تشجيع ونشر التعليم ذي الصلة بتكنولوجيا المعلومات وفرص العمل في صفوف النساء. وتضمنت أنشطة المشروع توفير التدريب الأساسي والمهني على تكنولوجيا المعلومات لصالح النساء والبنات. وجرى التشجيع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وجرت تعبئة بعض الأوساط كي تمنح لها حق ملكية بعض المشاريع مثل الطب عن بعد أو مقاهي الإنترنت لصالح النساء.

٥٨- وجرت مناقشة الدور الذي يحتمل أن تقوم به التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الحد من الفقر في جنوب أفريقيا. وتضمنت مزايا المؤسسات الصغيرة التي تستخدم شبكة الإنترنت إمكانية الحصول على معلومات بشأن المبيعات والإنتاج، والوصول إلى تسهيلات الادخار والائتمان وتقديم الطلبات والحصول عليها وسداد المدفوعات. وللتجارة الإلكترونية أهمية بالغة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة إذ إنها تنطوي على إمكانية كسر دورة الفقر عن طريق قدرتها على تصحيح سبل الوصول غير المتكافئ إلى المعلومات.

٥٩- وفي جنوب أفريقيا حيث يعيش ٧٢ في المائة من الفقراء في المناطق الريفية التي تشكل النساء أغلبية كبيرة منها تعد السياسات التي تستهدف دعم التجارة الإلكترونية لصالح النساء الريفيات مثل نشر مراكز للاتصال عن بعد وثيقة الصلة بالموضوع.

٦٠- غير أن مراكز الاتصال عن بُعد يجب أن تمول تمويلاً كافياً يسمح بتحسين خدماتها وضمان استمرارها كما أن الوصول إلى الهياكل الأساسية القائمة وتوسيع نطاقها يتطلب مهارات في مجال الاستخدام الأساسي للحواسيب وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوجه عام. ودون الوصول وإلى التدريب وإلى النظام المالي الرأسمالي يظل الوصول إلى شبكة الإنترنت متعذراً على أعداد كبيرة نسبياً من النساء الأميات المقيمات في المناطق الريفية وبخاصة في أفريقيا. وفي هذا السياق لاحظ الخبراء أن المعارف وشبكة الإنترنت تعتبر منافع عامة عالمية ولذلك فإن تدخل الحكومات لضمان توفرها والقدرة على تحمل تكاليفها فضلاً عن تطوير التكنولوجيا الملائمة، بخاصة لصالح نساء الريف الفقيرات له ما يبرره. وقُدمت أمثلة أيضاً لمنظمات المشاريع الريفيات في بيرو اللائي بالرغم من انخفاض مستوى تعليمهن حققن نجاحاً في إستخدام شبكة الإنترنت في إيجاد عملاء جدد وبيع منتجاتهن.

٦١- وشـــدد الخـــبير من تونس على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في توليد فرص عمل للأجيال المقبلة. وقال إن بلده قد اعتمد برنامجاً لإذكاء الوعي بمركز التجارة الدولية للشباب. ويجري وضع برامج تدريب ملائمـــة لمساعدتهم على إيجاد عمل ذي صلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولمساعدة العائلات والنساء يجـــري توفـــير حواسيب مدعومة دعماً كبيراً وسبل وصول رخيصة إلى شبكة الإنترنت لصالح الأسر المنخفضة الدخل. ولقد جرى أيضاً الاضطلاع ببرامج للتوعية في باكستان عن طريق إجراء حلقات دراسية وبرامج تلفزيونية تفاعلية واسعة النطاق.

٦٢- وخلال المناقشات حدد الخبراء عدداً من المواضيع البحثية الممكنة. ويمكن دراسة هيكل العمالة للقطاعات ذات الصلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من منظور يتعلق بنوع الجنس. من ذلك مثلاً ما هو مستوى العمالـــة الـــذي أنشئ للنساء وهل هناك ارتقاء إلى أعلى؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فقد تكون هناك حاجة إلى تدريب أصحاب العمل وتوعيتهم بأهمية دعم فرص العمل للنساء. كما أن هناك حاجة إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك البيانات عن القطاعات وفرص العمل مصنفة حسب الأسواق وملكية المؤسسات. ويمكن أن تركز بحوث أخرى على مسألة كيف يمكن أن تؤثر سبل الوصول التفاضلية والقدرات اللازمة لتحقيق تكافؤ جديـــد بـــين الرجال والنساء فيما يخص تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في القدرة التنافسية لأي بلد من الـــبلدان، وتكويـــن وكفاءة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومسار تطوره/نموه المنشود، وما هي المبادرات الخاصة أو العامة التي ثبتت فائدتها في هذا السياق.

هاء - مراعاة منظور نوع الجنس في تنمية المؤسسات

٦٣- ناقش الخبراء حالة منظمات المشاريـــع النســـاء إدراكاً بأنهن يواجهن عقبات أكبر من نظرائهن الذكور ولا سيما في الوصول إلى التمويل وتكنولوجيات المعلومات وهي أمور ضرورية لنمو مؤسساتهن وبقاءها في اقتصاد عالمي.

٦٤- ووصف العرض الذي قدمته الأمانة عن أعمال الأونكتاد أولاً مشروعاً يتعلق بالنهوض بقدرة النساء على تنظـــيم المشاريع في أقل البلدان نمواً حيث وضعت توصيات تتعلق بالسياسة العامة وعُرضت في محافل دولية شتى بالاستناد إلى بيانات جرى تجميعها من ٤٢٨ مؤسسة نسائية في تسعة بلدان من أقل البلدان نمواً بالتعاون الوثيق مع نحو ٦٠٠ من الأطراف المهتمة بالأمر، بما في ذلك شركاء في منظومة الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية واليونيدو.

٦٥- وبصدد الحالة المحددة المتعلقة بقدرة النساء على تنظيم المشاريع في أقل البلدان نمواً ذكر أن هناك إمكانات للنجاح أيضاً في السوق الدولية لكن هذه الإمكانات لم تسبر بعد إلى حد كبير. وفي عالم توظف فيه المؤسسات

الصـــغيرة والمتوسطة الحجم ما بين ٦٠ و٧٠ في المائة من مجموع القوى العاملة في العالم تظل المؤسسات النسائية أكثرها عزلة وأقلها عدداً. وتفتقر منظمات المشاريع بوجه عام إلى سبل الوصول إلى التمويل (الائتمان ورأس المال السهمي) اللازم لتوسيع أعمالهن التجارية. فعلى المستوى العالمي مثلاً لا تتوفر للنساء سبل الوصول سوى إلى ٣ في المائـــة مـــن القـــروض المصرفية. والعملاء المفضلون للمصارف التجارية هم الحكومات والمؤسسات الكبيرة ومحاســـيبهم. وفي بعض البلدان لا تزال هناك حواجز قانونية أو ممارسات تجارية تقوم على التقاليد تمنع المرأة من امتلاك واستخدام موارد اقتصادية أو صكوك اقتصادية مثل العقود. وحيث إن معظم المصارف يقتضي ضمانات لا تحوزهـــا الكثير من النساء فقد استبعدت المصارف التقليدية النساء بالرغم من أن سجلاتهن في الإقراض الصغير توضح أن معدلات سدادهن لهذه القروض ممتازة.

٦٦- وتبين البحوث التي أجراها الأونكتاد عن التجديد المالي أن الحلول في متناول اليد شريطة وجود التزام من جانب الحكومات وقطاعاتها المالية كل على حدة بتطبيقها. وفي بعض البلدان المتقدمة تم التوصل إلى هذه الحلول عن طريق برامج مختلفة مثل برامج ضمان القروض المخصصة، وخطوط الإئتمان المكرسة، ومخططات المساهمة في رأس المال المكرسة، ومنح حوافز ضريبية للمقرضين والمستثمرين لتشجيعهم على توفير التمويل للنساء، والبرامج المتعلقة بإبلاغ الموظفين المسؤولين عن القروض باحتياجات منظمات المشاريع، وإلزام المصارف بتقديم تقارير عن قروضها حسب المؤسسة وحسب نوع الجنس. ولقد استهلت هذه البرامج في الولايات المتحدة وفي أوروبا على السواء وكذلك في البلدان النامية. ففي الهند على سبيل المثال أنشئ مصرف تنمية الصناعات الصغيرة وفي تركيا يوجد لدى مصرف هولكبانك (Halkbank) منافذ ائتمانية مخصصة لمنظمات المشاريع. وفي تايلند لا يقتضى من مـــنظمات المشـــاريع تقديم ضمان وهناك تدابير ضريبية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فضلاً عن اســـتهلاك مُعجـــل فيما يخص تمويل مصروفات تكنولوجيا المعلومات. وقد دخلت الكثير من المصارف أيضاً في شـــراكات مع مقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية من أجل مساعدة النساء على النهوض بمهارتهن الإدارية والمالية. وقد اقترح توسيع نطاق الخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية وتيسيرها للمبتدئات.

٦٧- وشـــدد على ضرورة قيام منظمات المشاريع بالتحاور مع اتحادات الأعمال التجارية وكذلك في المحافل الدولـــية حـــتى يتســـنى لهن الحصول على المعلومات عن أفضل الممارسات وأن يبذلن أيضاً أقصى الجهود للتأثير وممارسة الضغط على حكوماتهن للقيام بتغيير. وفي هذا الخصوص يمكن للأمم المتحدة أن توفر الواجهة الإعلانية الواضحة التي تشتد الحاجة إليها. وكمثال أشار أحد الخبراء من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا إلى إنشاء الدائـــرة الاستشـــارية لقضايا الجنسين والاقتصاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مع التركيز على البلدان التي تمر اقتصـــاداتها بمـــرحلة انتقالـــية. والمجالات الرئيسية الثلاث التي تختص بها الدائرة هي قضايا الجنسين والسياسات الاقتصادية الجزئية، ومباشرة النساء للأعمال الحرة، ونوع الجنس وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد ركز أول محفل للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بمنظمات المشاريع على أفضل الممارسات في مجال إقامة مشاريع تجارية

خاصـــة، بما في ذلك دور وفوائد التحاور والتواصل على كافة المستويات فضلاً عن المسائل المتعلقة بالوصول إلى أسواق جديدة وإلى تكنولوجيات الاتصال. ويعتبر بناء الشبكات فيما بين منظمات المشاريع أمراً حاسماً لاكتساب المعلومـــات والمعارف وعقد الاتصالات وبث الوعي العام كما أنها تشكل جزءاً من عملية إنشاء رابطات مهنية نســـائية في الـــبلدان الـــتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي بدأت في أوائل التسعينات وتتمثل أهدافها في توفير التدريب وتيسير الوصول إلى الأسواق والتمويل والمساهمة في تحقيق حسن الإدارة والتوجيه.

واو- التوصيات

٦٨- قـــدم الخبراء أثناء المناقشة توصيات محددة إلى الحكومات والمجتمع الدولي والأونكتاد. وقد وردت هذه التوصيات في نتائج الاجتماع (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف- عقد اجتماع الخبراء

٦٩- عقد اجتماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٠- انتخب اجتماع الخبراء في جلسته الافتتاحية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيسة: السيدة توبي ميليسا كولاس مونسود (الفلبين)

نائبة الرئيسية - المقررة: السيدة أوني رامبول (النرويج)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧١- أقـــر اجتماع الخبراء في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت الذي تم تعميمه في الوثيقة TD/COM.3/EM.14/1. وبالتالي كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص

٤- اعتماد نتائج اجتماع الخبراء.

دال- الوثائـــق

٧٢- عُرضـــت عـــلى اجتماع الخبراء لأغراض نظره في البند الموضوعي من جدول الأعمال ورقة قضايا أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "مراعاة منظور الجنس في الأنشطة الرئيسية بغية النهوض بالفرص" (TD/B/COM.3/EM.14/2).

هاء- اعتماد نتائج الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٧٣- أذن اجتماع الخبراء في جلسته الختامية للمقررة بأن تعد التقرير النهائي للاجتماع تحت إشراف الرئيسة.

المرفق

الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
إسبانيا
إسرائيل
إكوادور
ألمانيا
أنتيغوا وبربودا
إندونيسيا
إيطاليا
باكستان
بلجيكا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوركينا فاصو
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تونس
جزر القمر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية العربية السورية
الدانمرك
زامبيا
زمبابوي
السلفادور
السويد
سويسرا
شيلي
غامبيا
غانا
غينيا - بيساو
فرنسا
الفلبين
فنلندا
كازاخستان
الكاميرون
كوستاريكا
كينيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
نيبال
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية

---

* للاطلاع على قائمة بأسماء المشتركين، انظر TD/B/COM.3/EM.14/INF.1.

٢- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الاجتماع:

مصرف التنمية الأفريقي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الاتحاد الدولي للاتصالات

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ممثلة في الاجتماع.

٥- وكان مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلاً في الاجتماع.

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة العامة

مركز التبادل والتعاون في المنظمة الدولية لأمريكا اللاتينية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الفئة الخاصة

المجلس الدولي للممرضات

الاتحاد الدولي للجامعيات

٧- وحضر الاجتماع أعضاء الأفرقة التالية أسماؤهم:

السيدة ريناتي د. بلويم، رئيسة، مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية بالأمم المتحدة

السيدة سوزان جوكيس، أخصائية في علم الاقتصاد، مركز التجارة الكندي لبحوث التنمية الدولية، المبادرة المتعلقة ببرنامج العمالة والقدرة التنافسية، أوتوا، كندا

السيدة ليلى خياط، رئيسة الاتحاد العالمي لمنظمات المشاريع، تونس العاصمة، تونس

السيدة ميشتيلد بيتريتش، نائبة المدير، إدارة التنمية المتعددة الأطراف، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، فيينا، النمسا

السيدة كونشيتا بونسيني، رئيسة، الاتحاد الدولي للجامعيات، لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، جنيف، سويسرا

السيدة ناتاشا بريمو ل. مديرة مشروع، شبكة المرأة، شبكة المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا

السيدة آن زاميت، مستشارة، جنيف، سويسرا

السيدة جوديث أولتون، المجلس الدولي للممرضات.
